

الهيئة العامة للرقابة المالية  
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY



# 2025 | رؤية الهيئة العامة للرقابة المالية

FRA VISION 2025

10 years  
ANNIVERSARY

80 YEARS  
SERVING THE ECONOMY  
SINCE 1939

Building Bridges not Walls  
نبني الجسور لا الحواجز



Building Bridges not Walls  
نبني الجسور لا الحواجز

**10** years  
ANNIVERSARY

**80** YEARS  
SERVING THE ECONOMY  
SINCE 1939

## رؤية الهيئة العامة للرقابة المالية 2025 (FRA VISION 2025)

4	تقديم
5	الملخص التنفيذي
7	أولاً: الإطار النظري والأدبيات Conceptual Framework and Literature Review
11	ثانياً: رؤية الهيئة 2025 (FRA VISION 2025)
12	الرؤية Vision Statement
12	الرسالة Mission Statement
13	ثالثاً: المحاور الرئيسية لرؤية الهيئة 2025
13	المحور الأول: التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي
17	المحور الثاني: الشمول المالي وتحسين مستويات الاستدامة
19	المحور الثالث: إدارة المخاطر والإنذار المبكر ضد الأزمات
22	المحور الرابع: تطوير البنية التشريعية
23	المحور الخامس: تعزيز مستويات الثقافة المالية
28	رابعاً: الخلاصة وبعض مضامين السياسة Concluding Remarks and Some Policy Implications
30	المراجع

## تقديم

في إطار بناء الذاكرة المؤسسية Institutional Memory لأي جهة، وبصفة خاصة الجهات العامة، كان لازماً للقائمين على إدارة مثل هذه الكيانات تبني استراتيجية واضحة بإطار زمني محدد، وبمستهدفات متفق عليها؛ لتكون بمثابة مناهج عمل تحدد أولويات التطور ومستويات الأداء، وتعمل على وضع محاور محددة يتم تنفيذها ومتابعتها وإعداد تقارير عن مدى الالتزام بها ونسب الإنجاز التي تم تحقيقها. كما تعمل هذه الاستراتيجيات- إذا تم إعدادها بشكل جيد- على توحيد أهداف الإدارة والعاملين لتحقيق المستهدفات من ناحية، وعلى أن تمثل وثيقة مهمة يتبناها الكافة لتحديد مدى كفاءة الإدارة في الالتزام بمحتويات هذه الاستراتيجية ومساءلة القائمين عليها بهدف تحقيق الصالح العام.

إن هذا ما دفع مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية إلى تبني أول استراتيجية شاملة للقطاع المالي غير المصرفي لتغطي الفترة الزمنية (2018-2022)، ليس هذا فحسب، ولكن أيضاً إصدار تقارير دورية عن نسب الإنجاز المحقق في محاورها العشرة، والتي وصلت إلى ما يقرب من 90% بعد مرور ثلاث سنوات على إقرارها من مجلس إدارة الهيئة وقبل انتهاء مدتها بعام كامل.

وتعزيزاً للعمل المؤسسي، فلقد كان ضرورياً وجود رؤية مستقبلية لضمان استمرارية واستدامة تطوير قطاع الخدمات المالية غير المصرفية، وهو ما تستهدفه الهيئة في وضع "رؤية الهيئة 2025"، من خلال تقديم الصف الثاني من القيادات التي شاركت في تنفيذ الاستراتيجية الحالية لتقوم بمسؤولياتها نحو ترسيخ مبادئ استراتيجية هامة لتكون بمثابة ركيزة أساسية لمجلس إدارة الهيئة في التأسيس للمرحلة الثانية من الاستراتيجية الشاملة التي يتحتم الإعداد لها لتشمل الفترة الزمنية (2022-2026)، وبما يحقق التكامل بين الخبرات المتولدة والدروس المستفادة من الفترة الماضية وبين متطلبات التطوير المستقبلي في ضوء تعقد المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والبيئية المحيطة.

د. محمد عمران



رئيس مجلس إدارة الهيئة

## الملخص التنفيذي

يلعب القطاع المالي دوراً هاماً في أداء الاقتصاد من خلال توفير العديد من الخدمات المالية مثل تعبئة المدخرات، وخدمات الوساطة، وإدارة المخاطر، وإتاحة التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات التنموية في مختلف القطاعات. كما يقوم القطاع المالي بتعزيز دور سوق رأس المال، ليصبح قادراً على جذب أموال المستثمرين المحليين والأجانب، وتوسيع قاعدة الاستثمارات، وتسريع عملية التنمية الاقتصادية للدولة.

بالإضافة إلى ذلك، يقلل القطاع المالي الفعال من تكلفة التمويل، ويساهم في رفع مستوى المعيشة، وتوفير مصادر متنوعة للتمويل، مما يحقق استقرار النظام المالي، ويزيد من كفاءته، ويساعد على تحسين حجم الاستثمار الحقيقي ونوعيته وزيادة دخل الفرد.

ومما لا شك فيه أن التطورات المتلاحقة التي يشهدها العالم كل يوم، ولا سيما التطورات التكنولوجية، قد جعلت العمل على زيادة كفاءة النظام المالي وإعادة هيكليته لتعظيم دوره وزيادة فاعليته أمراً حتمياً. ولا يستطيع القطاع المصرفي وحده في أي دولة في العالم القيام بهذا الأمر مهما كانت قوته، فيجب أن يتزامن معه وجود قطاع غير مصرفي على قدر عالٍ من القوة والكفاءة والمرونة.

### الإطار المؤسسي لرؤية الهيئة 2025 والمرحلة الثانية من الاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية (2022-2026)

ركزت مصر خلال السنوات الأخيرة على إجراء إصلاحات هيكلية في القطاع المالي غير المصرفي بهدف مساعدته على تحقيق المزيد من النمو، وبما ينعكس بشكل نهائي على أداء الاقتصاد القومي. هذا بالإضافة إلى قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع الاستراتيجية الشاملة لتطوير القطاع المالي غير المصرفي (2018-2022)، وعملها الدؤوب على تنفيذ محاورها. وقد أثرت هذه الجهود عن تحقيق نقلة نوعية في القطاع المالي غير المصرفي، وتطوير بيئته الرقابية والتشريعية. ومع تحقيق استراتيجية الهيئة (2018-2022) لمعظم مستهدفاتها قبل انتهاء مدتها بعام كامل، وفي ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة نتيجة انتشار جائحة كورونا، وفي ضوء جهود الدولة الهادفة للتحويل إلى أنماط الاقتصاد الرقمي والانتشار المتسارع للتكنولوجيا المالية الرقمية وزيادة أهميتها ودورها في تنويع واستحداث أساليب جديدة للتمويل غير المصرفي، فإن الأمر تطلب الوقوف ملياً لتحديد الطريق



وتساهم تلك الرؤية المستقبلية في خلق الإطار المؤسسي وتفعيله لتقديم الصف الثاني من القيادات التي شاركت في تنفيذ الاستراتيجية الحالية لتقوم بمسؤولياتها نحو ترسيخ مبادئ استراتيجية هامة -لضمان قيام الهيئة بالدور المنوط بها- وأهمها العمل ضمن إطار مؤسسي قوي مستدام يعمل دائماً وفق رؤى واستراتيجيات محددة ومعتمدة من مجلس إدارة الهيئة.

وتعد هذه الرؤية إمتداداً طبيعياً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تناولتها استراتيجية الهيئة (2018-2022)، مع الأخذ في الاعتبار أنه تم إعادة تقييم أولويات الأهداف والمحاور الرئيسية لهذه الاستراتيجية وترتيبها في ضوء التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية على الصعيدين المحلي والدولي.

وتحدد هذه الرؤية أولويات عمل الهيئة في المرحلة القادمة وذلك بالتركيز على خمسة محاور رئيسية وهي: التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية، والشمول المالي والاستدامة المالية، وإدارة المخاطر والإنذار المبكر ضد الأزمات، وتطوير البنية التشريعية، وتعزيز مستويات الثقافة المالية وبناء القدرات.

وتتناول هذه الورقة في الجزء الأول منها الإطار النظري والأدبيات Conceptual Framework and Literature Review، ويشمل الدراسات السابقة لأهمية المحاور الخمس الأساسية التي تم اختيارها للتركيز عليها في الفترة القادمة، ثم يستعرض الجزء الثاني رؤية الهيئة 2025 (FRA VISION 2025). ويتطرق الجزء الثالث للمحاور الخمس الرئيسية للرؤية، حيث يتم استعراض الأهداف الاستراتيجية والفرعية لكل محور، مع الإشارة لبعض المبادرات الواجب اتخاذها في الأجل القصير لتحقيق تلك الأهداف. وتُختتم الورقة بالخلاصة وبعض مضامين السياسة Concluding Remarks and Some Policy Implications.

## أولاً: الإطار النظري والأدبيات Conceptual Framework and Literature Review



ركزت العديد من الدراسات على تأثير التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية على التنمية الاقتصادية، فقد أظهرت نتائج دراسة قام بها Zetzsche et al. (2020) أن التكنولوجيا المالية (FinTech) تحفز المنافسة وتؤدي إلى تنوع المنتجات، مما يكون له أثراً إيجابياً على التنمية الاقتصادية بشكل عام، كما تساهم في تصميم مناهج رقابية مناسبة ونظام مرن يسمح بالابتكار المتوازن مع الشمول والاستقرار المالي ونزاهة السوق وشفافيته وحماية المستهلك. وأثبتت الدراسة أن دور واضعي السياسات والمراقبين هو تحديد مسار شركات التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى بناء الشراكات الأكاديمية بين القطاعين العام والخاص.

وأوضحت دراسة قام بها Yue et al. (2019) عن المؤسسات المالية غير المصرفية والتمويل متناهي الصغر في رومانيا من خلال التحليل المالي لأربعة مؤشرات للمؤسسات المالية غير المصرفية، أن التكنولوجيا المالية تُمكن الأفراد الذين يتعذر عليهم الوصول للخدمات المالية من الوصول إليها من خلال المنصات الرقمية، مما يؤدي إلى توسع المؤسسات المالية غير المصرفية في تقديم خدمات أكثر مرونة في جميع المناطق النائية، والمساهمة في توسيع نطاق الشمول المالي واستدامة الخدمات المالية.

وفي دراسة أخرى لتحديد الأثر الإيجابي للتكنولوجيا الرقابية، أوضح Arner et al. (2016) أن استخدام التكنولوجيا الرقابية (RegTech) في رقمنة التقارير الدورية وعمليات الامتثال يساعد على توفير تكاليف الخدمات المالية والهيئات الرقابية، حيث تمكّنهم من وضع نظام يحدد المخاطر، ومن ثم المساهمة في إدارتها بطريقة أكثر كفاءة، مما يساهم في استقرار الاقتصاد.

بالإضافة إلى ذلك، وجدت دراسة قام بها Williams (2013) أن التكنولوجيا الرقابية تعتبر من أهم التغييرات التي أثرت على تنظيم الأسواق المالية، حيث يتم استخدامها للتعرف على المشكلات الناشئة في السوق وتوجيه عملية الإشراف والرقابة لحلها. كما تحتوي تطبيقات التكنولوجيا الرقابية الحالية على أدوات لتحديد البيانات وتوصيف المخاطر، مما يساهم في توسيع نطاق وعمق الرؤية الرقابية للهيئات التي تراقب على الأسواق المالية.

وفي دراسة لدور التكنولوجيا الرقابية (RegTech) والتكنولوجيا الإشرافية (SupTech) في الأسواق المالية، وجد Di (2018) أن Castri et al. أن الحلول التكنولوجية تساهم في تعزيز قدرات الرقيب على مواجهة التحديات التي تفرضها التكنولوجيا، وتزيد

من صلاحياته الرقابية القائمة على أساس الخطر (Risk-Based Supervision)، مما يساهم في خلق ميزة تنافسية في الأسواق المالية ويدعم الشمول المالي والابتكار، والذي بدوره يحفز الاقتصاد ككل.

**وعلى صعيد الشمول المالي وتعميق مستويات الاستدامة**، فقد أشارت العديد من الدراسات مثل Hannig and Jansen إلى أن الاستقرار والشمول المالي يعزز كل منهما الآخر، وبالتالي فإن قيام واضعي السياسات بخلق التوازن بينهما سيؤدي إلى تزايد عدد مستخدمي الخدمات المالية مع الحفاظ على استقرار النظام المالي.

وفي دراسة عن الشمول المالي والنمو المستدام، وجد Yang and Zhang (2020) أن الشمول المالي يعزز النمو المستدام للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث يساهم في توفير دعم مالي ثابت لهم. كما أثبت Terzi (2015) الدور الهام الذي تلعبه الشركات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الاقتصاد وزيادة فرص العمل وبناء الصناعات المختلفة.

واستنتج Qamruzzaman and Wei (2019) أن توسيع نطاق الشمول المالي يؤدي إلى تطوير سوق الأوراق المالية وتشجيع الاستثمار، مما يحسن من الوضع الاقتصادي. كما أوضح Nazneen and Dhawan (2018) أن تحقيق الشمول المالي من خلال التمويل متناهي الصغر يشكل الجزء الأكبر من القطاع المالي الذي لديه القدرة على توفير الخدمات المالية للفئات الفقيرة، وتمكنهم من الوصول لها بسهولة ويسر، والذي من شأنه تعزيز النظام المالي.

وكشفت دراسة Naseer and Azam (2019) عن وجود علاقة طردية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي من خلال مؤسسات التمويل متناهي الصغر التي تستهدف وصول المزيد من الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات، وخاصة لصغار المستثمرين، مما يعزز من الاستثمارات ويساعد على تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي.

**وعلى مستوى إدارة المخاطر والإنذار المبكر ضد الأزمات**، فقد أثبتت دراسة أجراها Momanyi (2009) مدى فاعلية وكفاءة استراتيجية الإشراف القائم على أساس الخطر وقدرتها على تقليل عدد أيام التفتيش، وكذلك تقليل عدد المراقبين.

كما أثبتت دراسة أعدها كل من Black and Baldwin (2010) أن الهيئات الرقابية التي تعمل على تطوير استراتيجيات "قائمة على المخاطر" لإدارة مواردها، قد لاقت استحساناً كبيراً، حيث ساعد النهج القائم على الخطر في مواءمة منطقتي تحليلات المخاطر مع المشكلات المعقدة وتطبيقها عملياً.

وفي دراسة أجراها Ojo (2009) لتحديد أهمية الإشراف القائم على المخاطر في هيئة الخدمات المالية (FCA) بالمملكة المتحدة، وجد أن النهج القائم على المخاطر أدى إلى تقليل دور المراقبين في الإشراف.

كما أكدت عدة دراسات منها Baldwin & Black (2008) أن التأييد الواسع للإشراف القائم على المخاطر يدفعنا إلى النظر في كيفية قيام الجهات الرقابية بتوفير منطقتي تحليلات المخاطر مع المشكلات المعقدة والسيناريوهات الرقابية الواقعية. وأن مثل هذا التوفير يتطلب من الجهات الرقابية أن تكون أكثر مرونة واستجابة للتحديات المستمرة التي تواجههم على أساس يومي.

وأوضح Black (2006) أن العديد من الجهات الرقابية قد شاركت تفاصيل أطرهم وخبراتهم فيما يخص الإشراف على أساس الخطر مع جهات أخرى من خلال الشبكات الدولية، مثل شبكة الاتحاد الأوروبي لتنفيذ القانون البيئي أو عن طريق التبادلات الثنائية.



ووجد Baldwin and Black (2010) أن أطر الإشراف عن طريق المخاطر تختلف اختلافاً كبيراً في تعقيدها. ومع ذلك، فإن الجميع لديهم نقطة مشتركة، وهي التركيز على المخاطر وليس القواعد. وتتطلب أطر العمل أن يبدأ الرقيب بتحديد المخاطر التي يسعى إلى إدارتها، وليس القواعد التي يتعين عليه فرضها.

**وفي مجال تطوير البنية التشريعية،** أكدت دراسة قام بها Bufford (2006) أن بناء سيادة القانون والتشريعات الفاعلة أمراً ضرورياً في تعزيز التنمية والرخاء الاقتصادي، وأن حكم القانون أساس لا غنى عنه لاقتصاد السوق مما يوفر البيئة الأساسية لتكوين الثروات والحفاظ عليها وتحقيق الأمن الاقتصادي والرفاهية بما يسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز الشفافية في المعاملات التجارية لتشجيع المستثمرين، وخلق فرص جيدة للعمل، ورفع مستوى المعيشة. لذلك يلزم وجود هياكل قانونية منفصلة ومتطورة لدعم اقتصاد السوق وتوفير التشغيل الفعال له، كما يجب أن تعمل هذه الهياكل على المستويات التشريعية والإدارية والقضائية. وأكد Mishkin (2005) أن المؤسسات القانونية بشكل عام، والنظام القانوني على وجه الخصوص، تمثل محدداً أساسياً للنمو الاقتصادي، وخاصة فيما يتعلق بالتنمية المالية.

وفي دراسة أخرى، أكد Jordan and Rosengren (2000) أنه على الدول أن تركز المزيد من الاهتمام على تطوير الإطار القانوني والرقابي للمؤسسات المالية وإدخال إصلاحات جديدة، وتحسين إنفاذ القوانين القائمة، ومتطلبات المحاسبة، مما يعزز استقرار النظام المالي ويساهم في حماية المستثمرين.

وأشار Voermans (2017) أن لتحسين جودة اللوائح التنظيمية والسياسات التشريعية أثراً كبيراً في إحداث التغيير المجتمعي والاقتصادي والمؤسسي وتحقيق الأمن والحماية القانونية وتوليد الثقة في الاقتصاد وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

وأوضح Kawai and Prasad (2011) أن الأزمة المالية العالمية قد استدعت إعادة النظر في مبادئ التنظيم القانوني للمؤسسات المالية، كما سلط الضوء على الحاجة إلى إنشاء هياكل تنظيمية تتسم بالكفاءة والمرونة لمواجهة الصدمات المحلية والخارجية، والسبل التي ينبغي اتباعها لتمكين التنظيم الفعال للمؤسسات المالية، وتوسيع نطاق الشمول المالي، بما في ذلك التحديات الخاصة بمتابعة مسارات تنمية اقتصادية مستدامة.

وينص الجزء الأول من نظرية القانون والتمويل على أن البلدان التي تُطبق فيها الأنظمة القانونية حقوق الملكية الخاصة، وتدعم الترتيبات التعاقدية الخاصة، وتحمي الحق القانوني للمستثمرين، يكون المدخرون أكثر استعداداً لتمويل الشركات مما يؤدي إلى ازدهار الأسواق المالية (La Porta et al., 1997, 1998, 2003).

كما أشار Hubka and Zaidi (2005) إلى ضرورة مشاركة الحكومة في وضع إصلاحات اللوائح التنظيمية وقواعد للتنظيم والإشراف على المؤسسات المالية، وذلك للقضاء على المنافسة غير العادلة وتحسين بيئة الأعمال لتحقيق نزاهة النظام المالي وتقليل الفجوات التنظيمية وتسهيل وتوسيع نطاق قطاع التمويل متناهي الصغر، مما يحقق التكامل في القطاع المالي.

وأكد Haber (1996) أن التغييرات في اللوائح التي تحكم صناعة الأسواق المالية سمحت بالسلاسة في تنظيم السوق المالي وإصلاح المؤسسات المالية من خلال إصدار القواعد واللوائح المتعلقة بالإفصاح والإلزام مما أدى إلى زيادة معدل الاستثمار، وتسريع معدلات النمو الإنتاجية، وتحفيز عملية النمو الاقتصادي.

كما وجد La Porta et al. (2003) أن القوانين واللوائح التي تفرض الإفصاح عن المعلومات وتعزز التطبيق الخاص من خلال قواعد المسؤولية الصارمة تعزز تنمية الأسواق. وفي دراسة عن تأثير التنظيم والرقابة على الاستقرار المالي، أوضح Azmeh (2019) أن تعديلات القواعد التنظيمية والرقابية لها تأثير إيجابي على الاستقرار المالي، وبما يعمل على دعم إجراءات الإصلاح في المؤسسات المالية واستقرار الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية.

**وعلى جانب تعزيز مستويات التوعية المالية،** فعلى الرغم من الانتشار السريع للمنتجات المالية المعقدة، مثل القروض الطلابية، والرهون العقارية، وبطاقات الائتمان، وحسابات المعاشات التقاعدية، إلا أن الدراسة التي قام بها Brown et al. (2013) أثبتت أن العديد من هذه المنتجات يصعب على المستثمرين غير المتمرسين مالياً إتقانها. ولذلك فقد وجد (Bernanke 2011) أنه يجب أن يكون التعليم المالي مستمراً مدى الحياة ليمكّن المستهلكين من جميع الأعمار من البقاء على دراية بالتغيرات في احتياجاتهم وظروفهم المالية للاستفادة من المنتجات والخدمات التي تحقق أهدافهم على أفضل وجه. فيمثل المستهلكون المثقفون مالياً أحد أفضل خطوط الدفاع ضد انتشار المنتجات والخدمات المالية غير المناسبة، أو الباهظة الثمن، أو المسيئة.

ومن ناحية أخرى، توقع Jappelli and Padula (2013) أن الثقافة المالية وثروات الأفراد يرتبطان ارتباطاً وثيقاً على مدار دورة الحياة، حيث يرتفع كلاهما حتى سن التقاعد ثم ينخفضا بعد ذلك. وقد استخدم Klapper et al. (2012) عدد الجامعات العامة والخاصة في المناطق الروسية والعدد الإجمالي للصحف المتداولة كأدوات لمحو الأمية المالية، ووجدوا أن محو الأمية المالية كان له تأثير إيجابي على مجموعة متنوعة من المؤشرات الاقتصادية بما في ذلك امتلاك حسابات بنكية، واستخدام الائتمان البنكي، واستخدام الائتمان غير الرسمي، وزيادة القدرة على الإنفاق، وتوافر الدخل غير المنفق.

بالإضافة إلى ذلك، فقد وجد Bursztyn et al. (2013) أن الأفراد الأكثر ثقافة مالياً كانوا أقل تأثراً بخيارات أقرانهم في قراراتهم المالية، مما يساهم في استقرار الأسواق. وفي دراسة أخرى لـ Koenen and Ziegelmeyer (2011)، تم فحص الخسائر المالية التي تكبدتها الأسر الألمانية خلال الأزمة المالية، وأكدوا أن الأسر الأقل معرفة من الناحية المالية كانوا أكثر عرضة لبيع الأصول التي فقدت قيمتها، وبالتالي استمروا في تحمل الخسائر.

أما في روسيا، فقد وجد Klapper et al. (2012) أن الأشخاص الأكثر ثقافة مالياً لديهم المزيد من المدخرات. بالإضافة إلى ذلك، فقد وجدوا أن محو الأمية المالية يمكن الأفراد من التعامل مع صدمات الاقتصاد الكلي بشكل أفضل.

## ثانياً: رؤية الهيئة 2025 (FRA VISION 2025)



تركز الرؤية المستقبلية للهيئة على خمسة محاور رئيسية تعد هي الموجه لكل عناصرها، وتمثل العنصر الحاسم لكل قرار استراتيجي يخص قطاع الخدمات المالية غير المصرفية. وتتميز هذه المحاور بالترابط والتكامل فيما بينها، وتعمل كحلقة متكاملة لتحقيق رؤية الهيئة 2025، والتي تتماشى مع استراتيجية مصر 2030، وتهدف إلى تحقيق سوق منضبط يعكس استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي للدولة، ويكون قادراً على تحقيق نمو احتوائي مستدام، ويتميز بالتنافسية والتنوع، ويلعب دوراً فعالاً في الاقتصاد العالمي، ويكون قادراً على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية، وتعظيم القيمة المضافة، وتوفير فرص عمل مناسبة ومنتجة، ويصل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المرتفع.

ومتابعة التغيرات العالمية والاقتصادية، أصبحت التكنولوجيا المالية "FinTech" هي العنصر الأساسي على المستوى العالمي في تطوير أدوات ووسائل المعاملات المالية، ودعم الممارسات الابتكارية التي تساعد في تعزيز كفاءة الأسواق والأنظمة المالية، مما يسهم في الارتقاء بعمل القطاع المالي ومكانته وتحقيق الشمول المالي. وفي ظل هذا التطور السريع، يستدعي الأمر اتباع أساليب تضمن توظيف ثورة التكنولوجيا المالية لصالح المجتمع والاقتصاد مع مراعاة حماية المستثمرين والحفاظ على استقرار النظام المالي. ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في القطاع الاقتصادي، فقد كان لزاماً أن يتصدر هذا المحور أولويات الهيئة خلال الفترة القادمة. وتماشياً مع رؤية مصر 2030، واستراتيجية التنمية المستدامة، وبرنامج "مصر تنطلق"، كان لازماً التركيز على تحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة باستخدام التكنولوجيا المالية، حيث تظهر بوضوح أهمية الاعتماد على حلول وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسراع في تحقيق أهداف الشمول المالي ووصول الخدمات المالية غير المصرفية لكافة فئات المجتمع، مع المساعدة على خفض النفقات للمؤسسات المالية غير المصرفية والمتعاملين، والمساعدة في امتداد الخدمات المالية إلى مناطق أبعد للوصول إلى ما يعرف عالمياً بمفهوم الفروع عن بعد، مما يساهم بدوره في تمويل مستقبل مستدام.

ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من وجود العديد من الآثار الإيجابية المصاحبة لتطبيق التكنولوجيا المالية، إلا أنه يصاحب تطبيقها العديد من المخاطر التي تستوجب الحرس في إدارتها، وتفعيل نظم للإنذار المبكر لتفادي أية خسائر نتيجة للتلاعبات والممارسات الخاطئة.

كما تجدر الإشارة إلى أن تحقيق هذه المحاور لا يجب أن يتم بمعزل عن تحقيق الهدف الأساسي للهيئة وهو إصدار التشريعات والقرارات التي تضمن كفاءة وسلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية وشفافية الأنشطة التي تُمارس فيها، إلا أن هذه التشريعات يجب أن يتم تطويرها بسرعة فائقة؛ لتنظيم عمل الأنشطة والأدوات المالية الجديدة التي يفرضها الواقع الحالي لانتشار استخدام التكنولوجيا المالية.

وتسعى الهيئة إلى أن يكون قطاع الخدمات المالية غير المصرفية منبعاً للقدرات وجاذباً للكفاءات، لذا تعمل الهيئة على رفع مستوى الوعي والثقافة المالية الاستثمارية في السوق؛ إيماناً منها بأن وعي وإدراك المشاركين في السوق له دور رئيسي في رفع مستوى الالتزام وحماية المدخرات. وخير دليل على ذلك، قيام الهيئة بالفعل بإنشاء مركز المعرفة والثقافة المالية “Financial Literacy Knowledge Hub” الذي يعد منصة علمية معلوماتية تهدف إلى نشر المعرفة والوعي المالي، وتطوير القطاع المالي غير المصرفي. لذا يمثل محور التوعية المالية وبناء القدرات أحد أهم المحاور التي تركز عليها رؤية الهيئة 2025.

**وبناءً على ما سلف، تتمثل المحاور الرئيسية لرؤية الهيئة 2025 في ما يلي:**

- المحور الأول: التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي.
- المحور الثاني: الشمول المالي وتعميق مستويات الاستدامة.
- المحور الثالث: إدارة المخاطر والإنذار المبكر ضد الأزمات.
- المحور الرابع: تطوير البنية التشريعية.
- المحور الخامس: تعزيز مستويات الثقافة المالية وبناء القدرات.

**وفي ضوء ما سبق، تم تحديد رؤية الهيئة العامة للرقابة المالية 2025 ورسالتها كما يلي:**

#### الرؤية (Vision Statement)

“أن تصبح الهيئة العامة للرقابة المالية أحد أهم الهيئات الرقابية المالية الرائدة وأكثرها تأثيراً إقليمياً وعالمياً.”



#### الرسالة (Mission Statement)

“تطوير القطاع المالي غير المصرفي وخلق النطاق التشريعي والتنظيمي للتكنولوجيا المالية، بما يساهم في دعم الشمول المالي والنمو الاحتوائي من أجل تمويل مستدام، وبناء رقابة مالية غير مصرفية قائمة على أساس الخطر (Risk-Based Supervision (RBS، وما يستلزمه ذلك من تفعيل نظم الإنذار المبكر لإدارة المخاطر.”



## ثالثاً: المحاور الرئيسية لرؤية الهيئة 2025

### المحور الأول: التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي



ساهم ظهور جيل جديد من الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية الداعمة للمؤسسات المالية ومقدمي الحلول الرقمية في حدوث ثورة في رقمنة القطاع المالي في جميع أنحاء العالم من خلال الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية في مجال المعاملات المالية. فقد ساهمت الابتكارات القائمة على التكنولوجيا المالية في تعزيز إمكانية حصول المستثمرين على العديد من الخدمات في مجال المدفوعات والتمويل والتأمين والادخار والاستثمار؛ وأصبح ذلك في متناول أيديهم بوتيرة ونطاق غير مسبوقين. كما ساهم التغير المستمر في طلبات العملاء على الخدمات الرقمية في إيجاد العديد من الحلول الابتكارية من جميع الأطراف المعنية. ومن المتوقع أن تساهم التكنولوجيا المالية في تطوير كافة القطاعات الاقتصادية للدولة، وكذا تحسين المناخ الاستثماري في مصر لما توفره من مزايا عديدة منها:

- سهولة الوصول إلى المعلومات والبيانات الضرورية لاتخاذ القرارات الاستثمارية.
- سهولة الوصول إلى مصادر التمويل وبأقل تكلفة، مما يمكّن رواد الأعمال والمؤسسين من البدء في مشاريع جديدة.
- تعزيز الشمول المالي للأفراد والمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر من خلال التغلب على العوائق التقليدية لعمليات الصرف والتحويل.
- استحداث أساليب جديدة مثل التكنولوجيا الرقابية والإشرافية (RegTech and SupTech)، والتي توظفها الهيئات الرقابية والإشرافية لدعم عمليات الرقابة والإشراف، والتي توفر أدوات أكثر كفاءة لإدارة مخاطر الأسواق، وتحقيق التوازن بين ترويج التكنولوجيا المالية والشمول المالي والاستقرار والنزاهة وحماية العملاء (I-SIP Approach).

## ويندرج تحت هذا المحور العديد من الأهداف الرئيسية والفرعية:

### 1. التحول نحو قطاع مالي قائم على التكنولوجيا المالية:

- العمل على وضع أنظمة تعتمد على التكنولوجيا الرقابية (RegTech) والتكنولوجيا الإشرافية (SupTech)، ودعم البنية التحتية القائمة على حلول الرقمنة.
- خلق قنوات للتواصل بين المؤسسات المالية غير المصرفية والبنك المركزي والجهات التنظيمية الأخرى والمستثمرين للتعاون والعمل معاً لحل التعقيدات وتسهيل تسويق المنتجات المالية المبتكرة.
- تشجيع الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية.

### 2. خلق بيئة واعدة لتطوير واختبار منتجات التكنولوجيا المالية:

- إنشاء قاعدة بيانات مركزية بالتعاون بين البنك المركزي المصري، ووزارة التضامن الاجتماعي، ووزارة التخطيط، والهيئة العامة للرقابة المالية.
- دعم إنشاء قواعد البيانات وحماية خصوصية المتعاملين في التكنولوجيا المالية الرقمية.
- إنشاء أنظمة مالية محددة المهام تناسب القطاعات المختلفة.
- تطوير وسائل مرنة ومريحة للمدفوعات غير النقدية من خلال وضع إطار عمل تنظيمي مرن للمدفوعات بالقطاعات المختلفة.

### 3. تشجيع الابتكار والتطوير في التكنولوجيا المالية:

- تشجيع شركات التكنولوجيا المالية على تطوير واختبار منتجاتهم وخدماتهم ضمن بيئة آمنة ومحكمة تتمتع بضوابط وتشريعات محددة دون التعرض لأي أعباء تنظيمية أخرى.
- تشجيع وتحفيز الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.
- إنشاء مراكز تشجيع الابتكار التكنولوجي.
- تشجيع إنشاء منصات إلكترونية للأنشطة المالية غير المصرفية.

### 4. التحول إلى مركز رائد للتكنولوجيا المالية:

- إنشاء منصة إقليمية تعاونية للتكنولوجيا المالية تجمع الجهات الرقابية المالية، والبنوك الكبرى، والشركات المالية غير المصرفية، للعمل على بناء جسور لتبادل الخبرات بين الأطراف ذات المصالح، والوقوف على كل ما هو جديد في القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي، مما يساعد على ابتكار برامج مشتركة، وتعزيز التواجد العالمي.
- قيام الهيئة بتأسيس "مركز/ نظام تدريب/ وحدة استشارات" للرد على استفسارات العملاء، ولإسيما الاستفسارات الخاصة بتفسير القوانين، بهدف تقليل المخاوف المرتبطة بعمل شركات التكنولوجيا المالية.



## 5. حماية سرية وخصوصية بيانات ومعلومات المتعاملين في التكنولوجيا المالية الرقمية:

- تشكيل إدارة لحماية سرية وخصوصية بيانات العملاء في الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية الرقمية، تهدف إلى الحفاظ على سرية وخصوصية بيانات المتعاملين، والتأكد من عدم وجود ممارسات خاطئة في الاستخدام، وأن تتمتع هذه الإدارة بالاستقلالية، ويكون لديها كافة الصلاحيات والموارد المالية التي تساعد على توفير الحماية الكاملة للمتعاملين في الأسواق.
- توقيع عقوبات عند حدوث أخطاء أو تسريب لسرية أو خصوصية المعلومات من أي جهة من الجهات التي تشرف عليها الهيئة وتوضيح تلك العقوبات وأسبابها وتوابعها.

## 6. تعزيز الأمن السيبراني كأولوية اقتصادية للدولة ككل، والقطاع المالي المصرفي وغير المصرفي:

- تشجيع استثمارات رأس المال للأمن السيبراني، وزيادة الاهتمام ببناء شركات، وصناعات محلية ناشئة في هذا المجال.
- الاستثمار في بناء أصول وقدرات الأمن السيبراني من خلال الاعتماد على أحدث التطورات التكنولوجية الحالية.
- توفير نظام بيئي تقني لنمو القطاع المالي غير المصرفي، والمساهمة في تطويره.
- المشاركة في إرساء الحوكمة في القوانين، والسياسات، والمعايير المرتبطة بالأمن السيبراني.

## المبادرات التي تتخذها الهيئة في سبيل تحقيق تلك الأهداف:

- دعوة المؤسسات المالية غير المصرفية إلى مشاركة أفكارهم في وضع أنظمة تعتمد على التكنولوجيا الرقابية (RegTech) والتكنولوجيا الإشرافية (SupTech)، مما يساهم في تشجيع شركات الخدمات المالية المتنوعة لتقديم خدمات جديدة من خلال تطوير آليات جمع المعلومات ودعم مراكز الابتكار لحلول التكنولوجيا المالية.
- التعاون بين المؤسسات المالية غير المصرفية، والبنك المركزي، والجهات التنظيمية لإنشاء قاعدة بيانات مشتركة، مما يسهل التحول إلى قطاع مالي قائم على التكنولوجيا.
- تشجيع المؤسسات المالية القائمة على استخدام البيانات مثل مشروع "بنك المعلومات".
- تشجيع مبادرات الرقمنة، مثل دعم شركات القطاع الخاص لتطبيق آلية متطورة لمعرفة هوية العملاء "أعرف عميلك".
- وضع إطار عمل للاستفادة من البيانات، مع مراعاة حماية المعلومات الشخصية، وتطوير السياسات المعنية بالتوزيع الآمن للبيانات.
- تفعيل آلية الـ Digital Platform من خلال المنصات الرقمية المرخصة من الهيئة لتداول الخدمات والمنتجات المالية غير المصرفية.
- استحداث المختبر التنظيمي RegLab للسوق، والذي يعد بمثابة إطار عمل تنظيمي وتشريعي متخصص وموجه لشركات التكنولوجيا المالية، وهو مصمم لتعزيز ودعم جوانب الابتكار في قطاع الخدمات المالية بالدولة، سواء للشركات الجديدة في السوق، أو المؤسسات المالية القائمة.
- إنشاء منصات إلكترونية لتلقي طلبات التأسيس والترخيص "نظام تراخيصي"، وإجراء دفع الرسوم ومتابعة التحصيل إلكترونياً.
- إنشاء منصات إلكترونية للشركات الخاضعة لرقابة الهيئة.

- تفعيل دور شركات التعهيد Outsourcing Services في المساهمة في استخدام شركات التكنولوجيا المالية.
- تطوير منتج التخصيم الإلكتروني E-factoring ويتم تفعيله من خلال المنصات، وهو منتج يخدم كثيراً من المشروعات المتوسطة والصغيرة، بالإضافة إلى الاعتماد على الفاتورة الإلكترونية وفقاً للقانون الصادر بشأنها مؤخراً من مصلحة الضرائب المصرية.
- تفعيل نماذج برنامج المستشار المالي Robo Advisor: وهو نظام آلي مبتكر لتقديم المشورة الفنية فيما يتعلق بالأنشطة المالية غير المصرفية، ويقوم على تحليل بيانات العملاء ووضعهم المالي الحالي وأهدافهم المالية المستقبلية باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- تفعيل نماذج التطبيقات الإلكترونية للتأمين InsurTech: وهو نموذج أعمال قائم على استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وأدوات تحليل البيانات الضخمة Big Data، في إنشاء نماذج أعمال أو منتجات تأمين جديدة، من أجل تعظيم كفاءة التشغيل، وتخفيف وإدارة مخاطر التأمين، وتحسين خدمة العملاء.
- تفعيل نماذج التطبيقات الإلكترونية للتمويل الاستهلاكي ConsumerTech: وهى نماذج أعمال قائمة على استخدام التقنيات التكنولوجية من خلال الوسائط الرقمية المتعددة، من أجل تبادل المعلومات و/أو تشغيل وإدارة محفظة التمويل الاستهلاكي.
- خلق قنوات تفاعلية مع شركات التكنولوجيا المالية، وتقديم الدعم اللازم لها لاستحداث وتطوير منتجات وخدمات مالية تواكب احتياجات السوق، بحيث يُمنح المشاركون فترة عامين لتطوير منتجات التكنولوجيا المالية واختبارها ضمن بيئة حيوية محددة المخاطر وذات تكاليف مالية اقتصادية.
- القيام بمبادرات لتحسين أمن شبكة الإنترنت وأمن المعلومات بين النظم المالية.
- عدم تبادل البيانات المقدمة من العملاء -بغرض الحصول على خدمة تمويلية- مع أي جهات بخلاف الجهة التي أعطى العميل لها بياناته.
- إلزام الشركات ومقدمي الخدمات بالطرق التكنولوجية بالعمل على تقديم ورش عمل/ أدلة استرشادية/ نشرات توعوية عن حقوق والتزامات العملاء في مجال التعامل بتكنولوجيا الخدمات المالية، وكذلك وسائط تكنولوجيا الخدمات المالية ومستوى الأمان لكل منها، والمخاطر التي قد يتعرضون لها مقابل المزايا التي يحصلون عليها.
- عقد دورات تعريفية للعملاء بالبيانات المطلوب تقديمها في حالة الرغبة في الحصول على خدمات التكنولوجيا المالية الرقمية.
- إعداد نظام إلكتروني متكامل، يربط هيئة الرقابة المالية بكافة الشركات، ويتم من خلاله تقديم البيانات المالية والتقارير غير المالية إلى الهيئة.
- تحفيز استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والميكنة وتنظيمهم، لدعم كافة الأنشطة المالية غير المصرفية في ضوء الحاجة الملحة لمسايرة التطورات التكنولوجية.
- توفير أدلة استرشادية على موقع الهيئة توضح الأدوات المالية التكنولوجية الموجودة في الأسواق والمستخدمة من قبل مختلف المؤسسات وكيفية استخدامها ومميزاتها ومخاطرها.



## المحور الثاني: الشمول المالي وتحسين مستويات الاستدامة



يعزز الشمول المالي بطبيعته من الاستقرار المالي، حيث يساعد على وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع من خلال قنوات الاقتصاد الرسمي، مما يساهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد، ويوفر دعماً كبيراً لقدرة الاقتصاد القومي بصورة أكثر كفاءة من ذي قبل؛ لذا اتجهت العديد من الدول إلى وضع الشمول المالي كهدف استراتيجي تعمل على تحقيقه. هذا وتدرك المؤسسات العالمية العلاقة الوثيقة بين الشمول المالي والتكنولوجيا الرقمية؛ فكلما تحقق تقدماً كبيراً في مجال الشمول المالي، كلما زاد دور التكنولوجيا الرقمية في سد الفجوات الحالية.

### ويندرج تحت هذا المحور العديد من الأهداف الرئيسية والفرعية:

#### 1. تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي:

- تحديد التعريف المتبنى بالهيئة للشمول المالي لقياس نسبة الشمول المالي على جانب المعروض من الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، مما يمثل حجر الزاوية في سياسة الشمول المالي لخلق رؤية شاملة.

#### 2. تعزيز الشمول المالي باستخدام التقنيات الرقمية:

- الحفاظ على التوازن بين الابتكار والمخاطر لتحقيق الشمول المالي الرقمي عن طريق:
  - تشجيع الابتكار في النظام المالي الرقمي، بما يساعد على استفادة الشرائح المحرومة من الخدمات المالية.
  - مراعاة انخفاض مستويات التثقيف المالي لهذه الفئات.
  - تقييم المخاطر الناشئة عن طرح منتجات جديدة لها.
- تطوير أطر عمل قوية لمتابعة تحقيق الشمول المالي الرقمي، وكذلك لتقييم تأثير إجراءات الإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع وزارة التخطيط والبنك المركزي.

#### 3. توسيع قاعدة الشمول المالي:

- خلق أدوات تحفيز لإقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- توفير سبل استفادة ذوي الاحتياجات الخاصة من الخدمات المالية غير المصرفية.

#### 4. المواءمة بين الشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

- تطوير ممارسات إشرافية فعالة لمكافحة ظاهرة الغسل الأخضر Greenwashing، والممارسات غير العادلة في هذا المجال.

#### 5. الالتزام بالحلول العالمية المستقبلية بشأن الإفصاحات المالية المستدامة:

- تضمين قضايا الاستدامة بشكل مباشر في الرؤية الاستراتيجية للمؤسسات المالية غير المصرفية.
- وضع أطر حوكمة مناسبة لضمان المساءلة بشأن قضايا الاستدامة على أعلى المستويات عبر المؤسسات المالية غير المصرفية.
- التعاون إقليمياً وعالمياً مع الهيئات الأخرى لنشر وتشجيع تبني مبادئ الاستدامة.
- زيادة الشفافية من خلال تعزيز الاتصالات الواضحة حول نهج الاستدامة الخاص بالمؤسسات المالية غير المصرفية داخلياً وخارجياً لضمان رؤية واحدة متسقة.

#### المبادرات التي تتخذها الهيئة في سبيل تحقيق تلك الأهداف:

- التعاون مع البنك المركزي لتحديد مفاهيم ومؤشرات للشمول المالي، والمتفق عليها بين المؤسسات المالية.
- بناء قدرات العاملين في القطاع المالي لتحقيق أهداف ومتطلبات الشمول المالي.
- التوسع في تقديم الخدمات المالية- وعلى الأخص الإلكترونية منها- مثل محافظ الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدماً.
- استخدام نهج Inclusion, Stability, Integrity and Protection (I-SIP) للمراقبين من أجل العمل على وضع سياسات أفضل وتحقيق توازن بين السياسات المؤثرة على الاستقرار المالي والحماية والنزاهة في عمل الجهات الرقابية من أجل الحد من المخاطر وتحقيق الشمول المالي.
- الاستفادة من المبادرة العالمية للشمول المالي (FIGI) التي تدعم الأبحاث في ذلك المجال وتعزيز الشمول المالي الرقمي في البلدان النامية والتي تشترك فيها مصر إلى جانب الصين والمكسيك، وينفذ المبادرة الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) بالتنسيق مع الجهات المعنية في البلدان الثلاثة وبالتعاون مع مجموعة البنك الدولي واللجنة المعنية بالمدفوعات والبنية التحتية للسوق (CPMI).
- توفير منصة من أجل تبادل الدروس المستفادة بشأن مختلف النماذج والخدمات المالية الرقمية، ونهج الحماية التنظيمية، وسبل تخفيف المخاطر في البيئات سريعة التغير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعاملات المالية الرقمية، وتأثير التكنولوجيات الناشئة في النظام الإيكولوجي.
- توسيع نطاق الوصول إلى نظام الخدمات المالية الرقمية لجميع المناطق الجغرافية، بما في ذلك المناطق الريفية التي تعاني من نقص الخدمات.
- دعم رواد الأعمال وتشجيع المشروعات المبتكرة.
- الاهتمام بنشر الثقافة المالية بين الفئات الأكثر احتياجاً ولدى أصحاب المشروعات متناهية الصغر بصورة عامة.
- نشر المعرفة بآليات الشمول المالي الرقمي عن طريق نشرات تعريفية على موقع الهيئة.
- بناء القدرات فيما يخص آليات الشمول المالي الرقمي للعاملين في جهات تمويل المشروعات متناهية الصغر.
- تطوير آليات رقمية لتحفيز العملاء على استخدام أنظمة الدفع غير النقدي المختلفة.

- تطوير دليل إرشادي لأدوات الشمول المالي الرقمي.
- الإعلان عن مسابقة للشركات الخاضعة لرقابة الهيئة لاختيار الشركات الأكثر تبنياً لمفهوم الاستدامة، وذلك لتشجيع الشركات على تبني هذا المفهوم.
- إصدار دليل إرشادي للمؤسسات المالية غير المصرفية عن الاستدامة (وهو دليل للكيانات المالية غير المصرفية ليكون أداة لزيادة الوعي والتكامل والتواصل فيما يخص الاستدامة).
- تعزيز نوع جديد من الثقافة من خلال التواصل والدعوة بشكل نشط لإظهار المشاركة بين المؤسسات وتطوير وعي العاملين وخبراتهم، ومحاولة البقاء بشكل مرن للاستجابة لتطورات الاستدامة الجديدة وغير المتوقعة.
- زيادة الشفافية من خلال تعزيز الاتصالات الواضحة حول نهج الاستدامة الخاص بالمؤسسات المالية غير المصرفية داخلياً وخارجياً لضمان رؤية واحدة متسقة.
- تشجيع السياسات التي من شأنها ضم القطاع غير الرسمي عن طريق الاستفادة من مبادرات الشمول المالي.

### المحور الثالث: إدارة المخاطر والإنذار المبكر ضد الأزمات



مع انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد حول العالم، بدى جلياً مدى الاحتياج إلى إدارة الأزمة ومواجهة آثار الجائحة على أنشطة الخدمات المالية غير المصرفية، ومعرفة حجم التأثير على إيرادات والتزامات المؤسسات وملاءتها المالية، ووضع القواعد والإجراءات الرقابية المنظمة لتلك الجهات؛ حيث لا يزال النشاط المالي غير المصرفي يكتنفه العديد من المخاطر التي تتطلب من الجهات الرقابية اتخاذ التدابير والإجراءات الاحترازية والممارسات السليمة لإدارة وضبط هذه المخاطر وفقاً لأفضل الممارسات الدولية من أجل الحد من التعرض للخسائر المحتملة أو تجنبها، خاصة في ظل التطور التكنولوجي المستمر والعمولة وإزالة القيود في ممارسة الأنشطة المالية غير المصرفية.

ومن هذا المنطلق، أصبح للجهات الرقابية دوراً هاماً في تغيير الأسلوب الرقابي من الأسلوب التقليدي إلى أسلوب الرقابة على أساس الخطر (RBS)؛ حيث يقوم الأسلوب التقليدي على التحقق من مدى التزام الشركات والمؤسسات العاملة بالسوق بالقوانين السارية والقواعد الصادرة عن جهات الإشراف والرقابة، في حين يقوم أسلوب الرقابة على أساس الخطر على الحد من

درجة المخاطر المختلفة التي تواجه المؤسسات المالية إلى أدنى مستوى ممكن قبل حدوث أية مشاكل وليس بعد وقوعها، خاصة أن غالبية مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي تتولى إدارة واستثمار أموال الغير. وتجدر الإشارة إلى الفرق بين مبادئ العمل تحت الرقابة على أساس الخطر Risk-Based Supervision مقارنة بالرقابة على أساس الامتثال Compliance-Based Supervision كالآتي:

الرقابة على أساس الامتثال	الرقابة على أساس الخطر
التوجيه نحو مراجعة واختبارات المعاملات (Audit Oriented)	التوجيه نحو القيام بتقييم المخاطر التي تنشأ خلال القيام بالعمليات المختلفة في المؤسسات (Process Oriented)
تقييم المخاطر في شكل واحد	تحديث ملف المخاطر باستمرار
إجراءات معيارية محددة وتكرار الفحص	إجراءات مرنة وتدخل إشرافي يحدده ملف المخاطر
معايير واحدة تناسب كافة المؤسسات	وضع معايير تتناسب مع طبيعة القطاعات
التركيز على تجنب المخاطر	التركيز على الحد من المخاطر

## ويندرج تحت هذا المحور العديد من الأهداف الرئيسية والفرعية:

### 1. الاستمرار في تطوير منهج الرقابة على أساس الخطر:

- استهداف الضوابط الرقابية مستويات تضمن موثوقية عملية الإبلاغ وفاعلية كفاءة العمليات والامتثال للوائح والقواعد المطبقة والحفاظ على الموارد.
- الاستمرار في تقييم مدى قابلية القطاع المالي للتأثر بالآزمات المالية والاقتصادية كأداة للإنذار المبكر في حالة تعرض النظام المالي للخطر.
- العمل على تطبيق نظام تحديد كفاية رأس المال على أساس المخاطر، وذلك لزيادة فاعلية أسلوب الرقابة على أساس الخطر.
- تحديد وتحليل وإدارة المخاطر والنظر في التغيرات في البيئة الخارجية وتقييم أثرها على نظام الرقابة الداخلية.
- الإشراف على كيفية ملاءمة البنية التنظيمية والسياسات والإجراءات مع كافة أنواع المخاطر والالتزام.

### 2. تنظيم الهيكل الوظيفي للهيئة ليتناسب مع طبيعة الرقابة على أساس الخطر:

- استقطاب الطاقات البشرية ذات المهارة العالية وتوفير بيئة عمل مؤهلة.
- تطبيق معايير حوكمة قوية وذات كفاءة عالية في الممارسات والعمليات الداخلية للهيئة، وإلزام أكبر عدد من المؤسسات باتباعها.
- تشكيل الإدارة المركزية للمخاطر من عدد يتناسب مع حجم العمل من الموظفين المؤهلين ذوي الخبرة وتخصيص منسق بكل إدارة لتسيير وتنسيق العمل.

### 3. تطبيق نظم الإنذار المبكر:

- تفعيل الرقابة المانعة والتي تهدف إلى التدخل الرقابي في الوقت المناسب من خلال تطبيق قواعد حوكمة الشركات، الأمر الذي يساهم في دعم سياسات الشركات وتعزيز ثقة العملاء.
- وضع أنظمة للإنذار المبكر خاصة بالحفاظ على سرية معلومات المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية، وتطبيق أحدث الممارسات الدولية للإنذار المبكر في الشركات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي.
- وضع أنظمة مراقبة وإبلاغ لردع أي ممارسات خاطئة أو تلاعبات بالأسواق المالية غير المصرفية.

### المبادرات التي تتخذها الهيئة في سبيل تحقيق تلك الأهداف:

- استمرار التعاون مع صندوق سند الأملاني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمنظمات العالمية الأخرى ذات الصلة لتوفير التمويل اللازم لإعداد مؤشرات الإنذار المبكر، وتطوير آليات تنفيذ اختبارات الإجهاد على المؤسسات المالية غير المصرفية.
- توفير التدريب والتثقيف اللازمين للعاملين بإدارات التفتيش بالهيئة وزيادة الوعي بفهم ثقافة الإدارة.
- استخدام آليات الذكاء الاصطناعي وغيرها من النماذج الرقمية للكشف عن الوقائع التي تشكل مخالفات للقوانين المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية، والاشتباه في غسل الأموال، وتحقيق الإنذار المبكر بالمخاطر المتعلقة بالسيولة أو الائتمان أو غيرها من الأمور المتعلقة بالاستقرار المالي.
- تطبيق مفهوم الرقابة الحمائية Protective Supervision، وهي الرقابة التي تقوم على مساندة المؤسسات المالية غير المصرفية في حالة تعرضها للأزمات وبالتالي عدم التعجيل بانهيائها.
- استهداف أن تتحول القواعد الرقابية من كونها ملزمة بقوة القانون Enforcing Mechanism لتصبح ملزمة برضاء الأطراف ذاتهم Self-Regulating Mechanism.
- إعداد مؤشرات الأداء التي تسمح للإدارة بمراقبة الأنشطة ومراقبة مدى التنبؤات والمخاطر الكلية والتبليغ السريع للإدارة العليا عن أي أخطار مفاجئة.
- الإشراف على مدى ملائمة البنية التنظيمية والسياسات والإجراءات مع كافة أنواع المخاطر والالتزام.
- تطوير أداء برنامج عمل المخاطر والالتزام بناءً على أساس الخطر والتنسيق بين الإدارات المختلفة وبدرجة ملائمة لتغطية كافة الأعمال والخدمات.
- تقييم مخاطر عدم الالتزام واختبار تطبيق الالتزام واستيعاب السياسات والإجراءات وتقارير المخالفات ومتابعة الشكاوى.
- تقييم مدى قابلية القطاع المالي للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية كأداة للإنذار المبكر في حالة تعرض النظام المالي للخطر.
- تطبيق أدوات التحليل النوعي لمسح المخاطر ومواطن الضعف النظامية المؤثرة على القطاعات والمؤسسات المالية، وكشف الاتجاهات التي تجعل الأسواق عرضة للصدمات.
- إنشاء قاعدة بيانات لنظام الإنذار المبكر وتجميعها والتوسع فيها دورياً لإعداد المؤشرات وتحليل أسباب التغير لاتخاذ الإجراءات التصحيحية في وقت مبكر.



## المحور الرابع: تطوير البنية التشريعية



تعد التشريعات لب الرقابة على القطاع المالي غير المصرفي، فبدون تشريعات متطورة وحازمة لن تتمكن الهيئة من القيام بواجباتها في الرقابة على القطاع وتطوير أدائه. ولكن في الوقت ذاته يجب ألا تتسم البنية التشريعية بصفة الجمود؛ حيث سيؤدي ذلك إلى عدم مواكبتها للتطورات المتتالية في القطاع، مما يحولها إلى عامل معوق وليس محفزاً على النمو. وتركز الهيئة على استكمال دورها في تطوير التشريعات المنظمة لعمل القطاع، مع مراعاة أن تتسم هذه التشريعات بالمرونة والحزم في نفس الوقت، مع الاستمرار في وضع اللوائح التنفيذية التفصيلية، يتبعها القرارات التي يصدرها مجلس إدارة الهيئة، مما يسمح بتعديلها بمرونة ودون الانتظار لسنوات طويلة كما هو في الوضع الحالي.

### ويندرج تحت هذا المحور العديد من الأهداف الرئيسية والفرعية:

1. اتخاذ إجراءات استصدار قانون بتنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية، وإصدار القرارات التنفيذية فور صدوره.
2. اتخاذ إجراءات استصدار قانون التأمين الموحد، وإصدار القرارات التنفيذية فور صدوره.
3. اتخاذ إجراءات استصدار قانون إعادة تنظيم الهيئة العامة للرقابة المالية، وإصدار القرارات التنفيذية فور صدورها.
4. إعداد مشروع قانون تنظيم نشاط تمويل المطورين العقاريين، فور صدور قانون اتحاد المطورين العقاريين.
5. اتخاذ إجراءات استصدار قانون التقاص في العقود المالية الآجلة The Netting Law، وإصدار القرارات التنفيذية فور صدوره.
6. متابعة استصدار تعديل قانوني تنظيم الضمانات المنقولة وسوق رأس المال لإضافة بعض الأحكام بما يوافق مع منهجية البنك الدولي بتقرير مناخ ممارسة الأعمال Doing Business Report

### هذا بالإضافة إلى قيام مجلس إدارة الهيئة باتخاذ العديد من القرارات والإجراءات التنفيذية فيما يتعلق بما يلي:

- القرارات التنفيذية الخاصة ببورصات العقود الآجلة وشركة المقاصة والتسوية للعقود التي يجري التعامل عليها في بورصات العقود الآجلة.

- اتخاذ إجراءات استصدار قرارات مجلس الإدارة لتفعيل دور إدارة المخاطر والإنذار المبكر للمؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لرقابة الهيئة.
- وضع ضوابط رقابية لتنظيم تمويل الأصول غير الملموسة متمثلة في حقوق الملكية الفكرية وحقوق الامتياز.
- إصدار قرار أو تشريع من الهيئة بوضع إطار تنظيمي لإنشاء صناديق استثمار خاصة بنشاط التخصيم ونشاط التأجير التمويلي، وذلك لتوفير التمويل اللازم لشركات التأجير التمويلي والتخصيم.
- ضم نشاط الرعاية الصحية ونظم إدارة تعويضات التأمين الطبي ضمن الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، ووضع ضوابط وإجراءات تحفيزية تسمح لشركات الرعاية الصحية بالتحويل إلى شركات تأمين طبي متخصصة.

### المحور الخامس: تعزيز مستويات الثقافة المالية وبناء القدرات



تسعى الهيئة إلى أن يكون قطاع الخدمات المالية غير المصرفية منبعاً للقدرات وجاذباً للكفاءات، لذا ستعمل الهيئة على دعم تطوير وتنافسية الأشخاص المرخص لهم برفع قدرات القطاع المالي غير المصرفي. كما ستعمل الهيئة على رفع مستوى الوعي والثقافة المالية الاستثمارية في السوق؛ إيماناً منها بأن وعي وإدراك المشاركين في السوق له دور رئيسي في رفع مستوى الالتزام وحماية المدخرات. ونظراً لما يمثله رأس المال البشري المؤهل من أهمية في تنمية وتطوير القطاع المالي غير المصرفي، تعمل الهيئة على تنفيذ العديد من البرامج التي تسعى إلى تزويد القطاع بالكفاءات البشرية المؤهلة. وخير دليل على ذلك قيام الهيئة بالفعل بإنشاء مركز المعرفة للثقافة المالية "Financial Literacy Knowledge Hub" الذي يعد منصة علمية معلوماتية تهدف إلى نشر المعرفة والوعي المالي، وتطوير القطاع المالي غير المصرفي. ويمثل مجمع المعرفة نقلة نوعية داخل الأنشطة المالية غير المصرفية عبر تنسيق وتناغم الخدمات التي تقدمها الجهات التابعة له في مكان واحد وهي: معهد الخدمات المالية، ومركز المديرين المصري، والمركز الإقليمي للتمويل المستدام، والمركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية.

ويندرج تحت هذا المحور العديد من الأهداف الرئيسية والفرعية، على النحو التالي:

### أولاً: معهد الخدمات المالية:

تشتمل الخطة المستقبلية لمعهد الخدمات المالية على ما يلي:



#### 1. تقوية الإطار المؤسسي لمعهد الخدمات المالية، عن طريق:

- دعم واستكمال منظومة الموارد البشرية المؤهلة وسد الفجوات في الهيكل التنظيمي.
- اجتذاب كوادر جديدة في المجالات الهامة لتطوير الأداء خاصة في مجال تطوير الأعمال.
- تطوير البرامج الحالية وتصميم برامج جديدة لتشمل كافة الأنشطة المالية غير المصرفية التي تراقب عليها الهيئة.
- تحديث قائمة المحاضرين والمدربين، من خلال ضم مجموعة جديدة في تخصصات جديدة وبخبرات ممتازة لتحسين وتطوير الأداء التدريبي للمعهد.

#### 2. الاعتماد بصورة رئيسية على استخدام التكنولوجيا في تنفيذ كافة أعمال معهد الخدمات المالية، من خلال:

- استخدام التكنولوجيا في كافة مراحل أعمال المعهد بداية من حجز الدورات ثم السداد الإلكتروني ثم تنفيذ البرامج التدريبية والبرامج المهنية عن بعد من خلال استخدام منظومة التعلم عن بعد E-Learning System.
- تطوير الموقع الإلكتروني، من خلال زيادة مساحة التفاعل مع أصحاب المصالح والأطراف ذات العلاقة بما يساهم في تفعيل دور المعهد في تحسين مستويات الوعي والثقافة المالية لدى كافة الفئات المستهدفة.
- التعاون مع أحد الجهات المانحة مثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ في تمويل هذه المنظومة وتنفيذها.

#### 3. تطوير المحتوى العلمي لبرامج التدريب وخلق برامج تدريب جديدة، عن طريق:

- تطوير محتوى برامج جديدة وفقاً لدراسة الاحتياجات التدريبية للأنشطة المالية غير المصرفية التي سيقوم المعهد بتنفيذها بالتعاون مع أحد الجهات المانحة مثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ.
- التنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار ضوابط للتعليم المستمر للمهن المرتبطة والمرخص لها من الهيئة، ويقوم المعهد بتنفيذها.
- توسيع نطاق البرامج التدريبية لتشمل برامج التطوير الإداري مثل تطوير المهارات القيادية، وإدارة التغيير، وإدارة الوقت، والتخطيط الاستراتيجي، والتحليل المالي والتخطيط الاستراتيجي للتسويق، ومهارات البيع لكافة الأنشطة المالية غير المصرفية.
- التعاون مع الجهات الدولية المثلثة لنقل أفضل الخبرات والممارسات الدولية في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية.





## ثانياً: مركز المديرين المصري:

تشتمل الخطة المستقبلية لمركز المديرين المصري على ما يلي:

- طرح برنامج الدكتوراه المهنية في الحوكمة DBA بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، على غرار نجاح التعاون في تقديم برنامج الماجستير المهني في الحوكمة MBA.
- توقيع عدد من اتفاقيات التعاون مع عدد من الجمعيات والمؤسسات لزيادة انتشار المركز في أوساط جديدة من مجتمع الأعمال المصري.
- الانتهاء من تطوير الموقع الإلكتروني بدعم من مؤسسة التمويل الدولية.
- تحديث الدليل المصري لحوكمة الشركات بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، حيث يشمل الدليل الجديد الأسس الاستشارية لمحاو الاستدامة الثلاثة: الحوكمة، والمسؤولية الاجتماعية، والمسؤولية البيئية.



## ثالثاً: المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية:

يتم تفعيل دور المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية، من خلال ما يلي:

- إبرام اتفاقيات تعاون مع المؤسسات النظرية، وذلك بهدف توسيع نطاق عمل المركز وإيفاده للمحكّمين والوسطاء المقعدين لديه بالمراكز المناظرة.
- التوعية بمزايا التحكيم (نشر ثقافة التحكيم) ومميزات المركز ودوره في تسوية المنازعات المالية غير المصرفية بطرق مختلفة.
- فتح قنوات للتواصل مع الجهات صانعي القرارات بشأن متابعة تنفيذ قرارات التحكيم.
- التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات والوثائق والمعلومات مع مراكز التحكيم في الدول الأخرى، بما يسهم في تطوير الوسائل والآليات التي يعتمد عليها المركز.
- توفير برامج تدريبية تعمل على تعزيز المعرفة وثقل المهارات لكل من المحكّمين والوسطاء، وكذلك العاملين بالمركز وذلك لضمان توافر الشروط، وتزويدهم بما يطرأ من مستجدات في هذا الشأن.
- رصد الملاحظات والأخطاء التي من شأنها عرقلة سير عمليات التحكيم والوساطة وإعداد أبحاث وتقارير حولها.

## رابعاً: المركز الإقليمي للتمويل المستدام:



من المتوقع أن يقوم المركز الإقليمي للتمويل المستدام بدور فعال في مجالات التمويل المستدام على المستويين المحلي والإقليمي مستهدفاً الشرق الأوسط وأفريقيا (MEA)، وذلك على النحو التالي:

- عقد شراكة مع كل من معهد التأمين الدولي المعتمد Chartered Insurance Institute (CII) والاتحاد العربي للتأمين لعمل دبلومة مهنية في التأمين المستدام Sustainable Insurance Executive Diploma.
- عقد شراكة مع مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية لعمل أول مؤشر للاستثمار المسؤول للشركات في إقليم الشرق الأوسط وأفريقيا.

- التعاون مع كل من المعهد البريطاني والسفارة البريطانية ومؤسسة معايير سندات التغير المناخي Climate Bond Standards لعمل تدريب للرقابة البيئية المستقلة Third Party Verification Training Program.
- التعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ لعقد ورش تدريبية متعلقة بالإفصاحات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة ESG Training Programs للشركات الخاضعة لرقابة الهيئة.
- عقد شراكات مع المؤسسات المصرفية والمعهد القومي للإدارة لعقد دورات تدريبية متخصصة في التمويل المستدام.
- التوقيع على تعهد مناهضة التحرش الجنسي كشريك مع الاتحاد العربي للتأمين.

### المبادرات التي تتخذها الهيئة في سبيل تحقيق تلك الأهداف:

- الاهتمام بخلق حوار مجتمعي مع الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، والمشاركة في حلقات مناقشة قبل إصدار أي تعليمات رقابية بهدف خلق مزيد من التفاعل بين الهيئة والأطراف ذات العلاقة.
- دعم تطوير مهارات المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية.
- تحسين اختبارات الهيئة التأهيلية للأشخاص المسجلين بسجلاتها المهنية وغرس ثقافة التعليم المهني المستمر.
- رفع مستوى التزام الأشخاص المرخص لهم بنظام السوق ولوائح التنفيذ.
- إنشاء تطبيقات على التليفون المحمول باسم الهيئة، تهدف إلى نشر أخبار الهيئة والأخبار الاقتصادية العالمية والمحلية المتعلقة بالأنشطة المالية غير المصرفية.
- تنظيم ورش عمل ومحتوى مرئي ومسموع لنشر الثقافة المالية ومبادئ حماية المتعاملين لتوجيهه عبر الوسائل الإعلامية.
- الإعلان عن مسابقات بجوائز رمزية لطلاب كليات الإعلام والفنون التطبيقية لأحسن أفلام تعريفية قصيرة عن الأنشطة المالية غير المصرفية والأدوات المالية غير المصرفية والآليات المستحدثة، بعد تقديم برنامج توعية للطلاب بهذه الأنشطة.
- الإعلان عن مسابقات أخرى بجوائز رمزية لطلاب كليات الحاسبات والمعلومات بالجامعات الحكومية والخاصة لبرمجة ألعاب إلكترونية توعوية ومحاكاة للشباب والأطفال عن الأنشطة المالية غير المصرفية، بعد تقديم برنامج توعية للطلاب بهذه الأنشطة.
- إنتاج عدد من الأفلام التوعوية القصيرة بهدف نشر الثقافة المالية.
- عمل لقاءات في وسائل الإعلام لتبسيط المفاهيم الخاصة بالأنشطة المالية غير المصرفية مثل: التأجير التمويلي، والتخصيم، والتأمين، والتمويل العقاري، وغير ذلك من الأنشطة.
- غرس مبادئ التمويل والخدمات المالية غير المصرفية ضمن مناهج التعليم الأساسي وإرساء قيمة الادخار وتهيئة المستثمر الصغير، وكذلك غرس تلك المبادئ ضمن مناهج التعليم التجاري والجامعي.
- إعداد منصة لتأهيل الشباب لسوق العمل بالشركات المالية غير المصرفية تتيح للشركات تقييم السيرة الذاتية للشباب ومؤهلاتهم وتأهيلهم من خلال التدريب بالشركات أو اقتراح برامج تدريبية مما يقدمها معهد الخدمات المالية ويتيح للشركات الاختيار بين الكوادر الشابة للعمل معهم وفقاً لمؤهلاتهم وقدراتهم.
- التعاون مع وزارة التربية والتعليم لتضمين بعض المفاهيم المبسطة عن الاستثمار والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مناهج التعليم (اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، الرياضيات) والأنشطة التعليمية.

- تعزيز قدرات المعلمين من خلال دورة تدريب المدربين لإعداد كوادر بالجامعات والمدارس والمؤسسات لنشر الوعي بالثقافة المالية والأنشطة المالية غير المصرفية ومنحهم شهادة من الهيئة ومعهد الخدمات المالية.
- خلق نموذج محاكاة للرقابة على الأدوات المالية غير المصرفية بكافة أدوارها (مطابق للدور الرقابي للهيئة من رقابة على الأسواق - الشكاوى - الإلزام - التظلمات) ودمجه في الأنشطة الطلابية بالجامعات الحكومية والخاصة خاصة كليات الحقوق.
- تعزيز قدرات القائمين على المنظمات والمؤسسات المختصة بالمرأة وبذوي الاحتياجات الخاصة لنشر الوعي بالأدوات المالية غير المصرفية وتعزيز الشمول المالي من خلال برنامج تدريب المدربين ومنحهم شهادة لنشر الثقافة المالية.
- التشجيع على الاستثمار في البورصة للمبتدئين وغير المحترفين من خلال الاستثمار في صناديق الاستثمار من خلال نشر الوعي بصناديق الاستثمار كأداة استثمار آمنة ومن خلال إتاحة قاعدة بيانات بكافة صناديق الاستثمار تُحدَّث دورياً تتضمن صافي أصول الصندوق، والكوبونات، ونشرات الاكتتاب، وتعديلاتها.
- تشجيع مشاركة المستثمرين ومجموعات الأعمال في الاستثمارات المستدامة.
- توفير بناء القدرات لإنشاء مجموعة عمل من الخبراء في مجال التمويل المستدام.
- إنشاء روابط لتعزيز الاستثمارات المستدامة.
- إنشاء روابط وشراكات مع المؤسسات الدولية وصناديق المشروعات الصديقة للبيئة في مجال التمويل المستدام.
- عقد وتنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية اللازمة لتأهيل العاملين والمهنيين بالقطاع المالي غير المصرفي داخل مصر وخارجها.
- التواصل مع مراكز ومعاهد التدريب والهيئات التعليمية والمهنية المتخصصة في الداخل والخارج بهدف تبادل الخبرات في المجالات المالية غير المصرفية.
- إعداد الدراسات ونشر الأبحاث وتوفير البيانات والمعلومات والإحصائيات المتعلقة بالقطاع المالي غير المصرفي، بما يساعد على نشر المعرفة في كافة المجالات.
- العمل على توفير الموارد اللوجستية اللازمة لدعوة الخبراء من داخل مصر ومن خارجها من دول العالم المختلفة لتقديم خبراتهم في مجال الرقابة على أساس الخطر.

## رابعاً: الخلاصة وبعض مضامين السياسة Concluding Remarks and Some Policy Implications



لقد تبنى مجلس إدارة الهيئة أول استراتيجية شاملة للقطاع المالي غير المصرفي خلال الفترة (2018-2022)، لتمثل منهاج عمل وشعاعاً يضيء الطريق نحو المستقبل، وتجربة فريدة ساهمت في خلق وعي عالي بالمتغيرات البيئية المحيطة والتوجهات الاستراتيجية المستقبلية للخدمات المالية غير المصرفية.

ولقد ساهم وجود تلك الاستراتيجية في خلق مزيداً من التركيز بشكل أكبر على الإجراءات والضوابط والمبادرات التي جعلت القطاع المالي غير المصرفي أكثر نجاحاً، كما أنها مكنت إدارة الهيئة من التغلب على الكثير من التحديات وتقوية نقاط الضعف واستغلال الفرص المتاحة للقطاع المالي غير المصرفي، والأهم في تلك التحديات هو إيجاد العلاقة التي تربط هذه الخطط بالمستقبل والمستهدفات. وعلى الرغم من مرور ثلاث سنوات فقط من عمر هذه الاستراتيجية، إلا أن الهيئة استطاعت أن تحقق حوالي 90% من المحاور العشرة التي ارتكزت عليها.

وفي ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة نتيجة انتشار جائحة كورونا، وفي ضوء جهود الدولة الهادفة للتحويل إلى أنماط الاقتصاد الرقمي والانتشار المتسارع للتكنولوجيا المالية الرقمية وزيادة أهميتها ودورها في تنويع واستحداث أساليب جديدة للتمويل غير المصرفي، فإن الأمر تطلب الوقوف ملياً لتحديد الطريق مستقبلاً، ووضع رؤية الهيئة 2025، لتمثل الأساس الذي يمكن البناء عليه لإعداد المرحلة الثانية من الاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية (2022-2026)، وذلك إيماناً بأهميتها في بناء قطاع مالي غير مصرفي يتميز بالتكامل مع النظم الدولية على نحو يتواءم مع خطة الدولة لدعم القدرات المالية للاقتصاد الوطني.

كما تعد هذه الرؤية امتداداً طبيعياً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تناولتها الاستراتيجية الشاملة للقطاع المالي غير المصرفي (2018-2022)، مع الأخذ في الاعتبار أنه تم إعادة تقييم أولويات الأهداف والمحاور الرئيسية لهذه الاستراتيجية وترتيبها في ضوء الخبرات المتولدة والدروس المستفادة من الفترة الماضية، والتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية على الصعيدين المحلي والدولي، ومتطلبات التطوير المستقبلي في ضوء تعقد المتغيرات الخارجية.

وفي ضوء الدراسات الأكاديمية والخبرات السابقة في تنفيذ الاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية، والوقوف على الاتجاهات الاستراتيجية لمستقبل الخدمات المالية غير المصرفية، فقد تم وضع خمسة محاور رئيسية لرؤية الهيئة 2025، وتتمثل في: التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية، والشمول المالي والاستدامة المالية، وإدارة المخاطر والإنذار المبكر ضد الأزمات، وتطوير البنية التشريعية، وتعزيز مستويات الثقافة المالية وبناء القدرات.

وتساهم تلك الرؤية المستقبلية في خلق الإطار المؤسسي وتفعيله لتقديم الصف الثاني من القيادات التي شاركت في تنفيذ الاستراتيجية الحالية لتقوم بمسؤولياتها نحو ترسيخ مبادئ استراتيجية هامة - لضمان قيام الهيئة بالدور المنوط بها- وأهمها العمل ضمن إطار مؤسسي قوي مستدام يعمل دائماً وفق رؤى واستراتيجيات محددة ومعتمدة من مجلس إدارة الهيئة.

وأخيراً، فإن رؤية الهيئة 2025 تعد بمثابة الأساس الذي يمكن البناء عليه لإعداد المرحلة الثانية من الاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية (2022-2026)، والتي تتطلب من مجلس إدارة الهيئة والعاملين بها العمل بجهد لإطلاقها مع التأكيد على أهمية مشاركة الأسواق والأطراف ذات العلاقة بالقطاع المالي غير المصرفي بصفة خاصة، والقطاع الاقتصادي بصفة عامة في المخرج النهائي لهذه الاستراتيجية، والعمل على المساعدة في مراحل تنفيذها ومتابعتها بما يحقق الصالح العام ويعود بالنفع على الدولة المصرية ككل.

- La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., Shleifer, A., Vishny, R.W., 2000a. Investor Protection and Corporate Governance. *Journal of Financial Economics* 58, 3-27.
- Mishkin, F., 2005. Is Financial Globalization Beneficial? *NBER Working Paper No. 11891*.
- Momanyi, J., 2009. The Effectiveness of Risk Based Supervision As Adopted by the Central Bank of Kenya. School of Business, University of Nairobi.
- Muellbauer, J., Maclennan, D., Stephens, M., 1999. Asymmetries in Housing and Financial Market Institutions and EMU. *CEPR Discussion Papers* 2062.
- Naseer, I., and Azam, A., 2019. Role of Micro finance Institutions in Promoting Financial Inclusion and Economic Growth. National Bank of Pakistan, Pakistan Institute of Development Economics.
- Ojo, M., 2009. The Growing Importance of Risk in Regulation. Center for European Law and Politics, University of Bremen.
- Qamruzzaman, M. and Wei, J., 2019. Do financial inclusion, stock market development attract foreign capital flows in developing economy: a panel data investigation. *Quantitative Finance and Economics*, 3(1), 88-108.
- Randle T., 2009. Risk Based Supervision. Primer Series on Insurance Issue 14, non-bank financial institutions group, The World Bank, 3-5.
- Rosengren, E. and Jordan, J. and Peek, J., 2000. The Market Reaction to the Disclosure of Supervisory Actions: Implications for Bank Transparency. *Journal of Financial Intermediation, Elsevier*, 9(3), 298-319.
- Terzi, N., 2015. Financial inclusion and Turkey. *Academic Journal of Interdisciplinary Studies*, 4(1 S2), 269-269.
- Voermans, W. J., 2017. Legislation and Regulation, Draft for the Handbook of Legislation (eds. H. Xanthaki & U. Karpen).
- Williams, J., 2013. Regulatory technologies, risky subjects, and financial boundaries: Governing 'fraud' in the financial markets. *Accounting, Organizations and Society*, 38 (6), 544-558.
- Yang, L., and Zhang, Y., 2020. Digital Financial Inclusion and Sustainable Growth of Small and Micro Enterprises—Evidence Based on China's New Third Board Market Listed Companies. *Sustainability*, 12(9), 3733.
- Yue, X. and Cao, Y. and Duarte, N. and Shao, X. and Manta, O., 2019. Social and Financial Inclusion through Nonbanking Institutions: A Model for Rural Romania. *Journal of Risk and Financial Management*, MDPI, 12(4), 1-15.
- Zetzsche, D. and Douglas, A. and Buckley, R. and Kaiser-Yücel, A., 2020. Fintech Toolkit: Smart Regulatory and Market Approaches to Financial Technology Innovation. University of Hong Kong Faculty of Law Research Paper No. 2020/02.



## REFERENCES

- Arner, D., Barberis, J. and Buckley, R., 2016. The Emergence of Reg tech 2.0. Know Your Customer to Know Your Data, *Journal of Financial Transformation*, 79(44), UNSW Law Research Paper No. 17-63.
- Azmeh, C., 2019. Does the Speed of Adjustment in Regulation and Supervision Affect Financial Stability in Developing Countries?, *Journal of Financial Regulation and Compliance*. 27(4), 453-463.
- Baldwin, R. and Black, J., 2008. Really Responsive Regulation. *Modern Law Review* 71, 59-94.
- Bernanke Ben S. Statement of the Chairman of the Board of Governors of the Federal Reserve System at a Hearing conducted by the Subcommittee on Oversight of Government Management, the Federal Workforce, and the District of Columbia of the Committee on Homeland Security and Governmental Affairs, US Senate. Washington, DC: 2011. Apr 12.
- Black, J. and Baldwin, R., 2010. Really Responsive Risk-Based Regulation. *Law & Policy*, 32(2), 181-213.
- Black, J., 2006. Managing Regulatory Risks and Defining the Parameters of Blame: The Case of the Australian Prudential Regulation Authority. *Law & Policy* 28, 1-30.
- Brown Jeffrey, R. and Kapteyn, A., and Mitchell Olivia, S. 2013. How Information-Framing Affects Expected Social Security Claiming Behavior. *Journal of Risk and Insurance*.
- Bufford, S., 2006. International Rule of Law and the Market Economy- An Outline, 12 Sw. J.L. & Trade Am. 303.
- Bursztyn, L. and Ederer, F. and Ferman, B. and Yuchtman, N., 2013. Understanding Peer Influence in Financial Decisions: Evidence from a Field Experiment. *Working Paper*, the George Washington School of Business.
- Di Castri, S. and Grasser, M. and Kulenkampff, A., 2018. Financial Authorities in the Era of Data Abundance: Regtech for Regulators and Suptech Solutions, 20-40.
- Financial Sector Assessment, 2005. IMF Handbook, chapter 9, 223-235.
- Haber, S., 1996. The efficiency consequences of institutional change: financial market regulation and industrial productivity growth in Brazil, 1866-1934. *NBER Working Paper No. H0094*.
- Hannig, A. and Jansen, S., 2010. Financial Inclusion and Financial Stability: Current Policy Issues. *ADB Working Paper No. 259*.
- Hubka, A. and Zaidi, R., 2005. Impact of government regulation on microfinance. Prepared for the World Development Report 2005: Improving the Investment Climate for Growth and Poverty Reduction.
- Jappelli, T., Padula M., 2013. Investment in Financial Literacy and Saving Decisions. *Journal of Banking and Finance* 37, 2779-2792.
- Kawai, M., Prasad, E., 2011, Financial Market Regulation and Reforms in Emerging Markets, Asian Development Bank Institute, 7-13.
- Klapper, L. and Lusardi, A., Panos, G., 2012. Financial Literacy and the Financial Crisis. *NBER Working Paper No. 17930*.
- Koenen, T. and Ziegelmeyer, M., 2011. Who Lost the Most? Financial Literacy, Cognitive Abilities and the Financial Crisis. *MEA Working Paper N. 234*.
- La Porta, R. and Lopez-de-Silanes, F. and Shleifer, A., 2003. What Works in Securities Laws? Harvard University.
- La Porta, R. and Lopez-de-Silanes, F. and Shleifer, A., Vishny, R.W., 1997. Legal Determinants of External Finance. *Journal of Finance* 52, 1131-1150.
- La Porta, R. and Lopez-de-Silanes, F. and Shleifer, A. and Vishny, R.W. 1998. Law and finance. *Journal of Political Economy* 106, 1113-1155.



Building Bridges not Walls  
نبنى الجسور لا الحواجز

10 years  
ANNIVERSARY

80 YEARS  
SERVING THE ECONOMY  
SINCE 1939

رؤية الهيئة العامة للرقابة المالية FRA VISION 2025